

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون



الجلسة 9559

الثلاثاء، 27 شباط/فبراير 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة السيدة رودريغيز - بيركيت (غيانا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيينزيا
 إكوادور السيد دي لا غاسكا
 الجزائر السيد بن جامع
 جمهورية كوريا السيد هوانغ
 سلوفينيا السيد جبوغار
 سويسرا السيد هاوري
 سيراليون السيد سوا
 الصين السيد داي بنغ
 فرنسا السيد دوريفير
 مالطة السيدة فرازير
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد
 موزامبيق السيد أفونسو
 الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود
 اليابان السيد ياماناكا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



24-05307 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسمهما إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أعرب عن بالغ قلقي إزاء الوضع على الأرض في سورية وأثره المدمر على المدنيين. في هذا الشهر، شهدنا المزيد من الآثار غير المباشرة للنزاع في المنطقة. وأفادت تقارير بأن غارات جوية متعددة منسوبة إلى إسرائيل، بما في ذلك على المناطق السكنية في حمص ودمشق، أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وعسكريين، بمن فيهم مستشارون من قوات الحرس الثوري الإسلامي الإيراني. وفي بعض الحالات، أكدت إسرائيل أنها نفذت غارات جوية فيما قالت إنه رد على الهجمات الصاروخية المستمرة التي أطلقت من جنوب سورية باتجاه الجولان السوري المحتل. ونفذت الولايات المتحدة ما وصفته بضربات انتقامية في أعقاب هجوم بطائرة مسيرة على موقع للولايات المتحدة في الأردن بالقرب من الحدود مع سورية أسفر عن سقوط ضحايا عسكريين. وزعمت الولايات المتحدة أن الجماعات المدعومة من إيران كانت وراء ذلك الهجوم وغيره من الهجمات على قواعد الولايات المتحدة - وهو ادعاء تتفيهه إيران.

وأصابت الضربات الأمريكية عشرات الأهداف التي تقول إنها مرتبطة بإيران في سورية والعراق، حيث تحدثت وسائل إعلام حكومية سورية عن سقوط ضحايا عسكريين ومدنيين.

وفي الوقت نفسه، لا تزال جميع وسائط النزاع السوري هي نفسها ولا تزال السبب الأكبر للخسائر في صفوف المدنيين وتهجيرهم. وفي هذا الشهر، شهد شمال البلد بأكمله، الذي يضم ملايين المدنيين، مناوشات متعددة على الخطوط الأمامية، وتبادلاً لنيران المدفعية والصواريخ والقناصة، إلى جانب ضربات بمسيرات تابعة للقوات الموالية للحكومة ولهيئة تحرير الشام ولتركيا. واستمرت الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الازدياد من حيث العدد والأثر، ولا سيما في المناطق الوسطى والشمالية الشرقية. ولا يزال جنوب سورية يشهد عنفاً وعدم استقرار، مع وقوع مزيد من عمليات القتل والاشتباكات في درعا ومواجهات جديدة بين الجيش الأردني وما يقول إنهم مهربون مسلحون على الحدود السورية - الأردنية.

ومن الواضح أنه يجب تخفيف حدة التوترات في المنطقة على وجه السرعة، بدءاً بالوقف الفوري لإطلاق النار لأغراض إنسانية في غزة الذي دعا إليه الأمين العام. ومن الواضح أيضاً أننا بحاجة إلى وقف عاجل للتصعيد داخل سورية، انطلاقاً من ترتيبات وقف إطلاق النار القائمة وحتى تحقيق وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). يجب حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. ويجب محاربة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن بطريقة تعاونية ومتماشية تماماً مع القانون الدولي وتعطي الأولوية لحماية المدنيين. وقد شددت على هذه النقاط للأطراف الدولية المعنية الرئيسية عندما عقدت اجتماعاً عاماً لفرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية هنا في جنيف في وقت سابق من هذا الشهر. وأكدت جميع الأصوات حول الطاولة أن أحداً لا يرغب في رؤية المزيد من التصعيد - وهو شعور مرحّب به سمعته في المباحثات مع الوزراء الإقليميين أيضاً. ومن الأهمية بمكان أن تتصرف جميع الأطراف المعنية وفقاً لذلك.

أولاً، لقد ذكّرتُ الجميع بأن الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية، في المعايير المرجعية للجنة، اتفقتا على جنيف وشددتا على أن العملية يجب أن تتم دون تدخل أجنبي.

ثانياً، بصفتي ميسراً، سأبتكر في محاولة إيجاد سبيل للمضي قدماً لجميع الأطراف، بما في ذلك استكشاف جميع البدائل الممكنة.

ثالثاً، إذا توصلت الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية إلى توافق في الآراء بشأن مكان آخر غير جنيف، فسأؤيد ذلك.

رابعاً، يجب التغلب على هذه المسألة غير السورية حتى يمكن مواصلة العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتسيير من الأمم المتحدة.

واستناداً إلى هذا النهج، وعلى مدى 18 شهراً، وبدعم من مختلف أصحاب المصلحة الخارجيين، بما في ذلك ضامنو أستانا ومجموعة الاتصال العربية، تم اقتراح أماكن مختلفة. ولكن يؤسفني أن أقول إن الواقع هو أنه لم يحصل أي منها بعد على الحد الأدنى من الموافقة المطلوبة من الأطراف السورية ومن المضيف المحتمل نفسه على حد سواء. لقد حذرت من أن هذا قد يكون هو الحال عندما أثّرت القضايا لأول مرة قبل 18 شهراً. وقد اقترحت أنا نفسي مؤخراً خياراً آخر - وهو إمكانية عقد الدورة التاسعة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وأقدر حقيقة أن زملائي في الأمم المتحدة في نيروبي مستعدون للقيام بكل ما هو مطلوب لمساعدتنا على الاستضافة. وقد أثبتت مؤخرًا للأطراف السورية على هذا المخرج ونقلت اقتراحاً آخر من أحد الطرفين السوريين إلى الطرف الآخر بشأن مكان بديل في المنطقة. ولكن يؤسفني أن أقول إنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بين الأطراف السورية بشأن أي من المكانين، تماماً كما كان الحال بالنسبة للاقتراحات السابقة.

وبما أنني لم أدخر جهداً لإيجاد مكان بديل، أعتقد أن السبيل الوحيد للمضي قدماً في هذا الوقت هو الاجتماع من جديد في جنيف، على الأقل كإقتراح انتقالي في وقت لا يوجد فيه توافق في الآراء بشأن

بعد مرور عام على الزلازل المدمرة في سورية وتركيا التي أودت بحياة الآلاف وشردت الملايين، تعمّقت الأزمة الإنسانية في سورية. فمن ناحية، تلقينا بعض الأنباء الطيبة مع تمديد الحكومة السورية مؤخراً إذنهما للأمم المتحدة باستخدام معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية. لكن الاتجاهات الإنسانية الأوسع نطاقاً أصبحت أكثر قتامة من أي وقت مضى، وأنا متأكد من أن السيد غريفيث سيقدم المزيد من التفاصيل حول مدى خطورة الوضع حقاً. غير أنني أود أن أذكر الأعضاء ببعض العناوين الرئيسية. إن ما نحتاج إليه هو زيادة إمكانية الوصول بجميع الطرائق، بما في ذلك القوافل العابرة للخطوط؛ وتقديم الجهات المانحة للمزيد من الدعم، بما في ذلك للإنعاش المبكر وسبل كسب العيش؛ وبذل جهود أكبر للتخفيف من أي آثار سلبية للعقوبات على السوريين العاديين.

وفي الوقت نفسه، ما زلنا لا نرى أي نتائج ملموسة في معالجة حالة ما يقدر بنحو 100 000 من المحتجزين تعسفاً والمختفين قسراً والمفقودين، على النحو المطلوب في القرار 2254 (2015). وقد التقيت هذا الشهر مرة أخرى بعائلات الأشخاص المفقودين والمحتجزين الذين تقاطروا من كافة مناطق سورية، والذين ما زالوا يعيشون في عذاب ويأملون في رؤية أحبائهم المحتجزين يفرج عنهم، أو على الأقل معرفة مكان وجودهم ومصيرهم. وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد مجدداً تأييدي لقرار الجمعية العامة بإنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن المساعدة في عملها.

قبل أكثر من 18 شهراً، وجهتُ دعواتٍ لحضور الدورة التاسعة للجنة الدستورية التي كان من المقرر عقدها في جنيف. ولم تعقد تلك الدورة لأن روسيا، كما أكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف هذا الشهر، لم تعد تعتبر سويسرا مكاناً محايداً، وبالتالي لم تقبل الحكومة السورية بجنيف.

منذ البداية، كنت واضحاً بشأن عدة نقاط. وأودّ أن أذكر الأعضاء بأربعة منها.

وأخيراً، حددت بعض العناصر لاتخاذ إجراءات فورية، وهي إعادة اللجنة الدستورية إلى مسارها، والزخم بشأن تدابير البناء التدريجي للثقة، والوقف الفوري للتصعيد. ومع ذلك، يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا. فلا يمكن لهذه المداخل في حد ذاتها أن تحل النزاع السوري. ما زلت أسمع من العديد من السوريين والأطراف الخارجية الفاعلة، على جوانب مختلفة من النزاع، أنه يجب علينا تضمين المبادرات التي طورناها في نهج وحزمة أكثر اتساعاً - حزمة تضع على الطاولة جميع احتياجات وشواغل أصحاب المصلحة السوريين والدوليين وتُشرك جميع أصحاب المصلحة الضروريين، وتضع كذلك الحلول الوسط من جميع الأطراف الفاعلة. ففي نهاية المطاف، هذه هي الطريقة التي يمكن بها ضمان حماية المدنيين السوريين وتمكين الشعب السوري من تحقيق تطلعاته المشروعة، بينما تضمن أيضاً جنباً إلى جنب الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي لسورية واستعادة سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

أعلم أن هذا قد يبدو وقتاً غير مناسب. وأدرك أن الاهتمام الدولي يتركز على أزمات أخرى متعددة. ولكن قد يكون هناك أيضاً شعور في بعض الأوساط بأن إدارة هذا النزاع أسهل ومن الصعب للغاية حله. مثل هذا التفكير خاطئ. انظروا إلى الاتجاهات - التداعيات الإقليمية ليست سوى أحدث عامل للتسريع في نزاع يزداد تعقيداً مع مرور كل عام. إن الوضع يزداد سوءاً في جميع المؤشرات تقريباً والوضع الراهن غير مستدام ولا يمكن السيطرة عليه. وكما ناقشت مع الأعضاء في الشهر الماضي، علينا أن نمهد الطريق وأن نعمل من أجل نهج أوسع نطاقاً لحل النزاع في سورية بما يتماشى مع القرار 2254 (2015).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على دعوتي إلى مخاطبة المجلس.

كما قال السيد بيدرسن، يصادف هذا الشهر مرور عام على الزلازل الكارثية التي ضربت تركيا وسورية في 6 شباط/فبراير 2023

مكان بديل، مع البقاء أيضاً منفتحاً على مكان بديل للدورات المقبلة، إذا أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بهذا الشأن. وهذا شيء قد أشرت إليه قبل فترة باعتباره السبيل الوحيد للمضي قدماً إذا لم يتسن العثور على بديل. ولذلك أوجه اليوم دعوات رسمية لعقد جولة تاسعة في جنيف في أواخر نيسان/أبريل. أناشد الأطراف السورية أن تستجيب وأناشد جميع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين أن يدعموا إجراءات الأمم المتحدة بوصفها ميسراً، وأن يمتنعوا عن التدخل بشأن مكان قد اتفقت عليه الأطراف السورية نفسها من قبل. وأعتقد أنه من المهم أن تجتمع اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن وأن تواصل عملها. فالتوقف إلى أجل غير مسمى لا يمكن إلا أن يقوض مصداقية اللجنة وعملها.

وفي الوقت نفسه، قلت دائماً إن اللجنة الدستورية لا يمكنها حل هذا النزاع بمفردها. ويتناول القرار 2254 (2015) طائفة واسعة من المسائل. واسمحوا لي أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن الأفكار الواضحة لتدابير البناء التدريجي للثقة، والتي تتناول العناصر الأساسية للقرار 2254 (2015)، لا تزال مطروحة. وأنا على استعداد للدخول في مناقشات لبلورة جميع التفاصيل والجوانب التنفيذية مع جميع الأطراف السورية وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي يتم فيها إبداء الرغبة فيما يتعلق بالمقترحات المقدمة أو لتلقي أفكار بديلة.

وبينما نتطلع إلى إيجاد سبل للتنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015)، نواصل الاعتماد على رؤى ونصائح مجموعة واسعة من السوريين، بما في ذلك المجلس الاستشاري النسائي وغرفة دعم المجتمع المدني، اللذين اجتمعا في جنيف هذا الشهر واجتمعا أيضاً مع بعضهما البعض. وكان من المشجع أن نرى مجموعة واسعة من النساء والرجال السوريين يناقشون أرضية مشتركة وطرقاً عملية للمضي قدماً، على الرغم من الاختلافات الكبيرة بينهم. لقد ناقشوا قضايا أساسية مثل الحكم المحلي وإمكانيات اتباع نهج متماسك ولا مركزي لسورية بأكملها، بما يتماشى مع السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية والقرار 2254 (2015). وأجرى أعضاء المجلس الاستشاري النسائي مناقشات ثاقبة بشأن التحديات والفرص الأخرى، بما في ذلك مجالات القواسم المشتركة، مثل مجال التعليم.

المدنيين وتشريد وأضرار جسيمة. عندما نظرت إلى بعض المشاهد الرهيبة للتدنيس والخراب في غزة، ذكرتني ببعض تلك السنوات الأولى في حمص، في السنوات الأولى من النزاع السوري، حيث رأينا مبان مدمرة مماثلة وشوارع خالية من الناس.

وأدى انخفاض الخدمات والكهرباء والمياه ووقود الطهي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، ولا سيما بين أفراد المجتمع الضعفاء. في جميع أنحاء سورية، تعمل الأعمال العدائية المستمرة وانخفاض الخدمات الأساسية ونقص المياه لفترات طويلة والوضع الاقتصادي المتردي على زيادة اعتماد الناس على المعونة الإنسانية الشحيحة والنادرة.

وتعمل التحديات التي تواجهها إمكانية إيصال المساعدات، بما في ذلك الحوادث الأمنية اليومية، على الحد من قدرتنا على تقديم المساعدة الأساسية بأمان والتعامل المباشر مع السكان المتضررين. لذلك، أكرر بطبيعة الحال، وكما هو الحال دائما، دعوتي إلى جميع الأطراف المعنية باحترام القانون الدولي الإنساني والحرص الدائم على تجنب إلحاق الأذى بالمدنيين والبنية التحتية المدنية. ويشمل ذلك السماح بالمرور السريع وبدون عوائق للإغاثة الإنسانية إلى المحتاجين، بما في ذلك عبر الخطوط، وتيسير ذلك.

أرحب بالقرار الذي اتخذته الحكومة السورية في وقت سابق من هذا الشهر - وأشكرها على ذلك - بتجديد إنذنها للأمم المتحدة باستخدام معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لإيصال المساعدات الإنسانية لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حتى 13 أيار/مايو 2024. كنا جميعا نأمل لفترة أطول، لكننا ما زالت عملياتنا قائمة، وما زلنا نواصل المساعدات من خلال هذين المعبرين. وأشكر حكومة سورية على ذلك.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بصديقنا، السفير الضحاك، العائد من دمشق، حيث كنا نجتمع كثيرا. وتسرنني عودته إلى هنا حيث مكانة المناسب، وأمل أن نعمل معا بشكل وثيق. ويأتي التمديد الذي أعلنه في أعقاب قرار سابق ومرحب به بنفس القدر كانت قد اتخذته الجمهورية العربية السورية في كانون الثاني/يناير بتمديد إنذنها

في الساعة 4 صباحا. إنه وقت لن ينساه أي منا بسهولة. وبينما نفكر في الذكرى السنوية الأولى لتلك المأساة، فإن قلوبنا مع الأسر في جميع أنحاء المنطقة وفي تلك البلدان التي تحملت هذه الخسارة الفادحة، وما زالت تتحملها في بعض الحالات. إن تلك الزلازل، وهي من بين أشد الزلازل منذ قرن، قد تسببت في دمار لا يوصف. إنني أتذكرها جيدا. لقد أودت بحياة الآلاف وخلفت ملايين الأشخاص في كلا البلدين مصابين بجروح وصددمات نفسية، وخلفت كما أتذكر بصفة خاصة أشخاصا مشردين. وبدعم رائع من المجتمع الدولي، تم تقديم إغاثة طارئة حاسمة، بما في ذلك الإسعافات الأولية والمساعدات الغذائية والحماية وتوفير المأوى. ولكن في سورية، حيث يوشك عمر النزاع، كما قال السيد بيدرسن، أن يبلغ 13 عاما، من الواضح أنه لا تزال هناك حاجة إلى المزيد لمعالجة الأثر الإنساني طويل الأجل للزلازل، والذي يشمل ضمان استعادة الخدمات والتعافي المبكر وتوفير الخدمات الأساسية والمأوى المناسب لأولئك الذين ما زالوا يعانون من ذلك الصباح المروع، ولا سيما النازحات من النساء الحوامل والفتيات. وينطبق الشيء ذاته على الأزمة الإنسانية الأوسع في سورية. فليست مناطق الزلازل وحدها هي التي تعاني وتحتاج إلى مساعدتنا. إن تلك الأزمة، التي كانت أصلا إحدى أشد الأزمات في العالم قبل عام، وكما قال السيد بيدرسن للتو، لم تتدهور إلا خلال الأشهر السبعة الماضية. فقط عندما نعتقد أن الأمر لا يمكن أن يزداد سوءا، يصبح الأمر أكثر إشكالية، وذلك على الرغم من أفضل الجهود التي تبذلها الحكومة السورية، وهو أمر يجب أن نركز عليه، سواء من خلال القيادة الأساسية للسيد بيدرسن أو أي دعم يمكننا تقديمه.

لذلك، في عام 2024، لا تزال التوقعات الإنسانية لسورية قائمة. إذ يبلغ عدد الأشخاص الذين يحتاجون الآن إلى المساعدة الإنسانية 16.7 مليون شخص - وهذا عدد مهول يمثل تقريبا ثلاثة أرباع السكان وهو أعلى عدد من الأشخاص المحتاجين منذ بداية الأزمة قبل 13 عاما. إن توسيع نطاق الأعمال العدائية في شمال سورية والهجمات مؤخرا في دمشق - كما قال السيد بيدرسن - وكذلك في محافظتي ريف دمشق وحمص لا تزال تتسبب في وقوع إصابات بين

ومع تضاؤل الاهتمام الدولي، وبالطبع توجيهه إلى نزاعات أخرى، تزداد معاناة الشعب السوري وآسره. ومن الصعب الحفاظ على الأفق - المستقبل والأمل، وتمني مستقبل لأطفالهم. ولكن يجب ألا نياس حيال لذلك. ويجب أن نواصل الحث على احترام القانون الدولي الإنساني الدولي، كما فعلت، ويجب أن نشهد زيادة في مستويات التمويل للاستجابة الإنسانية، بل والاستجابة الإنسانية للزلازل.

ولعل الأعضاء يتذكرون أن النداء العاجل الذي أطلقناه بعد أسبوع تقريبا من الزلازل قد مَوّل بالكامل في سورية. وأعتقد أنه مَوّل بالكامل في تركيا. ولذلك، نعلم أن سخاء المجتمع الدولي قائم. ويجب أن نأمل في رؤية حدوث ذلك مرة أخرى هذا العام، وكما قلنا في المرة السابقة التي التقينا فيها، فإننا نتطلع إلى السيد بيدرسن بقيادته ونؤيد جميع أولوياته تأييدا كاملا.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد غريفيث على إحاطته. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. **السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما.

وأعرب عن مواساتي مرة أخرى لجميع ضحايا الزلزال الذي وقع قبل عام، وسأعود إلى ذلك الموضوع في وقت لاحق، في الجزء المتعلق بالمسائل الإنسانية من بياني.

على الصعيد الأمني، تستمر الحالة في التدهور في جميع أنحاء سورية، مع تزايد الأعمال العدائية العنيفة. وتدل الهجمات التي شنتها العديد من الجهات الحكومية وتلك غير الحكومية في جميع أنحاء البلد على استمرار دوامة العنف الإقليمي. وندعو جميع الأطراف، فضلا عن الجهات ذات النفوذ على تلك الأطراف، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب أن يتماشى أي إجراء يُتخذ مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. يجب حماية المدنيين وكذلك البنية التحتية المدنية. تدعو سويسرا إلى تنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وفقا للقرار 2254 (2015).

باستخدام معبر باب الهوى لإيصال المساعدات إلى شمال غرب سورية لمدة ستة أشهر إضافية، حتى تموز/يوليه 2024.

وفي عام 2023، تمكنت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني من نقل مساعدات أساسية على متن أكثر من 5 000 شاحنة مرت من تلك المعابر. بالفعل في عام 2024، قمنا بتنفيذ أكثر من 40 مهمة عبر الحدود. وقد مكنا ذلك من تقديم المساعدات الأساسية إلى 2,5 مليون شخص كل شهر والقيام بأكثر من مليون إجراء طبي. نواصل الدعوة إلى منح العاملين في المجال الإنساني الحيز اللازم لاتخاذ قرار بشأن الطريقة الأسرع والأنجع لتقديم المساعدة لمن هم في أمس الحاجة إليها. من الواضح أن المساعدة عبر الحدود ستظل مطلوبة وستكون حاسمة للناس حتى يتحقق السلام في سورية الذي تكلم عنه السيد بيدرسن.

ومن الجلي أيضا، وأود أن أكون واضحا جدا في هذا الشأن، أن التوسع في عمليات التسليم عبر خطوط التماس - والتوسع كلمة لطيفة تستخدم في هذا السياق - أو بالأحرى الشروع في عمليات التسليم عبر خطوط التماس يجب القيام بها بهمة، بما في ذلك إلى الجزء الشمال الغربي. إنها واجب إنساني ومسألة نشارك فيها باستمرار. لا تزال دوائر العمل الإنساني ملتزمة بتقديم المساعدة التي يحتاج إليها الناس في جميع أنحاء سورية. ولا يمكننا أن نفعل ذلك ما لم يكن لدينا التمويل المطلوب. ونشكر كل من في هذه القاعة الذي كان سخيا جدا في الماضي. بيد أن خطة الاستجابة الإنسانية في العام الماضي تلقت أقل من 40 في المائة من التمويل المطلوب. وكانت أسوأ خطة استجابة ممولة منذ بداية النزاع.

كان من الممكن أن تكون الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير 2023، بقدر ما كانت مدمرة، اللحظة التي نقول فيها لأنفسنا ولكل من حولنا، "لقد عانى شعب سورية بما فيه الكفاية، فلنضع حدا لذلك". ومع ذلك، وللأسف ثبتت آنية الاهتمام الدولي، والتعبئة السخية للموارد والتضامن - بل وعلى وجه الخصوص من جانب المنطقة التي تقف وراء الاستجابة. فبعد مرور عام، يواجه الشعب السوري حالة إنسانية أسوأ مما كانت عليه قبل ذلك اليوم.

ولا يزالون معرضين لخطر التجنيد والوقوع ضحايا للقتال، وما زالت مدارسهم تتعرض للهجوم. وندعو جميع الأطراف إلى بذل كل ما في وسعها لحماية الأطفال ووضع حد لتلك الانتهاكات الجسيمة.

في سورية اليوم، تم تدمير ثلث المدارس في القتال، أو تضررت من الزلازل أو استخدمت كملاجئ للنازحين. وفي هذا الصدد، تعد مشاريع الإنعاش المبكر ضرورية لاستعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية في سورية، بما في ذلك التعليم.

وبالنظر إلى حجم الاحتياجات، من الأهمية بمكان أن يرصد المجلس تلك التطورات عن كثب. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد الإذن بدخول معبري باب السلامة وباب الراعي إلى ما بعد 13 شباط/فبراير. غير أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تحتاج إلى قدر أكبر من القدرة على التنبؤ لتخطيط أنشطتها، خاصة مع تزايد ندرة الموارد. ويجب ألا يكون وصول المساعدات الإنسانية محدودا زمنيا. وجميع طرائق المعونة، بما في ذلك المعونة عبر الحدود والمعونة المقدمة عبر الخطوط الأمامية، ضرورية. ونذكر بأن السماح بمرور المعونة الإنسانية وتيسيره التزام بموجب القانون الإنساني الدولي.

وأخيرا، أود أن أكرر التأكيد على أن من مسؤوليتنا، كمجلس الأمن، أن نضع الإطار السياسي والأمني المنصوص عليه في القرار 2254 (2015) حتى تتمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من العمل بفعالية ودون عوائق. ولكي يحدث ذلك ولكي يحرز تقدم حقيقي نحو حل سياسي، يجب على جميع الأطراف أن تستأنف الحوار البناء.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما الإعلاميتين. صادف يوم 6 شباط/فبراير مرور عام على الزلازل المدمرة التي ضربت تركيا وسورية. وقع ثلاثة أرباع عدد القتلى في سورية في الشمال الغربي غير الخاضع لسيطرة النظام، حيث يعتمد 4,2 مليون شخص على المساعدات الإنسانية.

ونظرا لتلك الاحتياجات، نرحب بالتمديد لمدة ثلاثة أشهر لوصول الأمم المتحدة عبر معبري باب السلامة وباب الراعي. وقد وفرت هذه

أما على المسار السياسي، فنرحب بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص لإعادة إطلاق العملية. وتندرج اتصالاته مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي ضمن الإطار المنصوص عليه في القرار المذكور أعلاه ونهجه القائم على مبدأ خطوة مقابل خطوة. ولا تزال سويسرا مستعدة لتيسير أي نوع من المحادثات والمبادرات، بما في ذلك اجتماعات اللجنة الدستورية، الرامية إلى تشجيع التوصل إلى حل سياسي دائم تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويظل الاهتمام بالمجتمع المدني أمرا أساسيا في كل مرحلة. وترحب سويسرا بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة في جنيف. وباعتبار هذه المنصات منابر حوار شاملة للجميع، فإنها تمثل إحدى حلقات الوصل الأساسية لنقل صوت السوريين على المستوى الدولي. ونرحب كذلك بعملهم الرامي إلى تحديد نهج مشترك بشأن مواضيع مثل الحكم المحلي واللامركزية. وتمثل ثمار تلك الجهود مداخل للعملية السياسية في سورية. وعلاوة على ذلك، نذكر بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب وعمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة في ذلك الصدد.

بصفتي القائم على صياغة القرارات في الملف الإنساني السوري، أنقل الآن إلى الحالة الإنسانية. لا نزال نشعر بالقلق إزاء الاحتياجات الإنسانية المتزايدة باستمرار. فوفقا للأمم المتحدة، في عام 2024، يحتاج 16,7 مليون شخص في سورية إلى مساعدات إنسانية، 45 في المائة منهم من الأطفال. ومما يبعث على القلق أن الأموال تتناقص بشكل كبير في الوقت نفسه، وأن المنظمات الإنسانية تضطر إلى تخفيض عملياتها أو حتى تعليقها.

يدفع الأطفال السوريون ثمنا باهظا جدا في النزاع المستمر منذ ما يقرب من 13 عاما. وجيل كامل يكبر بلا ذاكرة تخلو من النزاع. هناك 2,4 مليون طفل في سن الالتحاق بالمدرسة لا يذهبون إلى المدارس، مما له تأثير كبير على فرصهم المستقبلية.

فالأطفال معرضون بشكل خاص للعديد من المخاطر، بما في ذلك عمالة الأطفال والزواج المبكر والقسري والاتجار بالبشر.

أو تصدير الكبتاغون. ونحن نعمل مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للتصدي لذلك التهديد. وفي تموز/يوليه، أطلق الوزير بليكن التحالف العالمي للتصدي لتهديدات المخدرات الاصطناعية، بما في ذلك الاتجار بالكبتاغون.

وإذ ننتقل إلى العملية السياسية، ندعو النظام السوري إلى القيام بدوره لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والانخراط أخيراً في العملية السياسية بحسن نية. لقد اختبأ نظام الأسد وراء روسيا ورفض المفاوضات المباشرة لفترة طويلة جداً. وفي الوقت نفسه، يجب ألا نتغاضى عن دور روسيا في عرقلة التقدم السياسي لسورية، على النحو المنصوص عليه في القرار 2254 (2015)، وهو السبيل الوحيد الراسخ دولياً لإنهاء الصراع. روسيا قوضت عمل اللجنة الدستورية، وهي عملية يقودها ويمتلكها السوريون تيسرها الأمم المتحدة، من خلال فرض مطالب لا علاقة لها بسورية ومنعت اللجنة من الاجتماع منذ تموز/يوليه 2022. يشارك الدبلوماسيون الروس من موسكو بشكل متكرر في المؤتمرات والاجتماعات الدولية في الأمم المتحدة في جنيف. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر باللجنة الدستورية، فإنهم يشكون فجأة من البلد المضيف. وسنواصل العمل من أجل التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) ودعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لإعادة عقد الأطراف السورية في جنيف للجنة الدستورية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، ورئيس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مارتن غريفيث، على إحاطتهما الإعلاميةيتين.

ينعقد اجتماعنا في سياق تصاعد غير مسبوق للعنف في منطقة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. والصراع مستمر منذ أكثر من 140 يوماً وله تداعيات لا على الوضع العسكري السياسي في سورية فحسب، ولكن أيضاً على منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء تكثيف ما يسمى بالضربات الانتقامية في المنطقة من جانب القوات الجوية للولايات المتحدة، فضلاً عن الضربات الجوية الإسرائيلية المستمرة على جيرانها العرب، بما في ذلك من الجولان

المعابر الإضافية قدرة مهمة ومكنت من إيصال المساعدات بشكل أسرع وأكثر كفاءة إلى المجتمعات المحتاجة، بالإضافة إلى المعبر الحيوي في باب الهوى. وفي الوقت نفسه، أوضحنا أن إعادة تفويض تلك المعابر بزيادات مدتها 90 يوماً ليس نهجاً مستداماً لتلبية حجم الاحتياجات الإنسانية في سورية. يحتاج مقدمو المساعدات الإنسانية وموزعوها إلى وقت للتخطيط. وندعو إلى استمرار الوصول المستدام وإلى أن يكون أكثر قابلية للتنبؤ به.

وبالنظر إلى الإحصاءات الواقعية التي شاركها مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، وأن الاحتياجات الإنسانية في أعلى مستوياتها منذ اندلاع الحرب الأهلية السورية، لا يوجد سبب يمنع النظام وجميع الأطراف في سورية من ضمان وصول المساعدات الإنسانية طالما استمرت الاحتياجات. في الواقع، يجب أن يكون وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين، أينما كانوا ومن خلال جميع الطرائق، دون عوائق. ويشمل ذلك تسليم المساعدات الإنسانية عبر خطوط التماس إلى مخيم الركبان، حيث يواصل النظام وروسيا منع قوافل الأمم المتحدة.

إن ارتفاع تهريب المخدرات غير المشروعة من البلد هو إحدى نتائج الفشل في حل هذا الصراع في سورية وفشل نظام الأسد في الإصلاح. ونحث جميع أعضاء المجلس على الانضمام إلينا في دعوة النظام إلى التصدي لتلك الآفة. لقد جعل نظام الأسد سورية أكبر مصدر للكبتاغون في العالم، مستخدماً موانئها وحدودها البرية لتهريب ملايين الحبوب في جميع أنحاء المنطقة. إن حجم مضبوطات المخدرات التي يقوم بها مسؤولو الحدود في البلدان المجاورة يكذب نطاق تجارة الكبتاغون القادمة من سورية. جهاز أمن النظام متواطئ بشكل صارخ في تجارة الكبتاغون ويحمي المختبرات المنتجة للمخدرات العاملة في أراضيه.

ولم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي في وجه هذا التهديد. في آذار/مارس 2023، عينت الولايات المتحدة، بالتنسيق مع المملكة المتحدة، ستة أفراد رئيسيين وكيانين مرتبطين لدورهم في تسهيل إنتاج

2254 (2015)، لا يزال المسار السياسي السوري متعثراً. وقد واجه استئناف عمل اللجنة الدستورية، باعتبارها المنصة الرئيسية للحوار المباشر بين السوريين، صعوبات في إيجاد مكان مقبول للسوريين أنفسهم. وأود أن أشدد على أن هذا الأمر من أجل السوريين أنفسهم في المقام الأول وليس أي داعمين خارجيين لتلك العملية. وإذا كان السيد بيدرسن يعتقد أن خيار جنيف الذي لم يعد حياذيا سيقى، مرة أخرى، قبولاً لدى الأطراف السورية، فليكن، وإلا فإننا نتوقع من السيد بيدرسن أن يركز جهوده أخيراً، وبشكل كامل، على إيجاد حل بشأن مكان الجولة القادمة من مشاورات اللجنة الدستورية، من دون محاولة فرض أي من تفضيلاته الشخصية على الأطراف السورية.

ونلاحظ أن الحالة الإنسانية في سورية مستمرة في التدهور، لأسباب عدة منها الدمار الواسع النطاق خلال سنوات الأزمة والزلازل الذي وقع العام الماضي على الحدود التركية، فضلاً عن الجزاءات الانفرادية غير القانونية الخائفة ونهب قوات الاحتلال الأمريكية لموارد البلد الطبيعية والتسييس المفرط للملف الإنساني ككل. ويظهر هذا الأخير في المستوى المنخفض بشكل قياسي لتمويل خطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية، في جملة أمور أخرى. ففي العام الماضي، تم جمع أقل من 40 في المائة من الأموال اللازمة. وغني عن القول إن هذا غير كاف لتغطية حتى أبسط احتياجات السوريين. وتهتمس الولايات المتحدة وحلفاؤها، ببساطة، مسألة التعافي المبكر بشكل عام من الخطة الإنسانية. وفي هذا السياق، فإن افتقار المانحين الغربيين المطلق إلى وازع الضمير، وتباهيهم بمساهماتهم الداعمة لاستضافة اللاجئين السوريين في بلدان ثالثة، لأمر مخيب جداً للأمل. فيُحكم على هؤلاء اللاجئين أساساً بالعيش في مدن الخيام إلى الأبد، وقد بات بقاؤهم يعتمد كلياً على المساعدات الإنسانية؛ هذا بدلاً من تقديم مساعدة حقيقية لسورية في تطوير بنيتها التحتية وإعادة بنائها، حتى يتمكن اللاجئين من العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن.

ويؤسفنا أنه، على الرغم من محاولات الأمانة العامة على استحياء لمعالجة المشكلة، لم نشهد حتى الآن عودة عن المبادئ التوجيهية

السوري المحتل والخط الأزرق، مما يهدد بجر سورية وجيرانها إلى مواجهة إقليمية واسعة النطاق.

وخلال الشهر الماضي وحده، هاجمت الطائرات الإسرائيلية مرارا المطارات الدولية في دمشق وحلب، التي تشكل البوابات الرئيسية لدخول مساعدات الأمم المتحدة إلى سورية، ونفذت ضربات في مناطق دير الزور والبوكمال ومرتفعات الجولان. كانت أهداف الضربات الجوية الأمريكية هي منشآت ومواقع القوات المسلحة السورية في شرق البلد، حيث يواصل الجيش السوري قتاله المستمر ضد ما تبقى من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذين توفر لهم واشنطن، على عكس تصريحاتها، الحماية والرعاية. ولا يساورنا أدنى شك في أن الهجمات الأمريكية المتواصلة الأخيرة على المنشآت في العراق واليمن، مهما حاولت واشنطن تبريرها، تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين وتقوض النظام العالمي القائم على سيادة القانون الدولي العالمي والدور المركزي للأمم المتحدة.

ومن جانبنا، ندين بشدة الغارات الجوية المستمرة على أراضي الجمهورية العربية السورية. ونعتبرها انتهاكاً صارخاً لسيادة تلك الدولة وللقواعد الأساسية للقانون الدولي.

ونلاحظ، بشكل عام، أن التدخل الأمريكي في سورية، بحجة مكافحة الإرهاب، لا يزال يلعب دوراً مزعزعا للاستقرار للغاية. ويظهر الوضع برمته بوضوح المعايير المزدوجة الصارخة لواشنطن. يحاول زملأونا الأمريكيون تبرئة إرهابيي هيئة تحرير الشام، كما حددهم مجلس الأمن، الذين يسيطرون على إدلب. والولايات المتحدة تدين سلطات دمشق وحلفائها لقتالهم هيئة تحرير الشام. وفي الوقت نفسه، توصف العملية العسكرية الإسرائيلية للإنسانية والدموية ضد السكان المدنيين في قطاع غزة كأنها معركة ضد حماس، التي لا تعترف بها الأمم المتحدة كمنظمة إرهابية. وتحاول الولايات المتحدة أن تتصورها ك مكافحة للإرهاب وممارسة لحق إسرائيل في الدفاع عن النفس.

وعلى الرغم من عدم وجود بدائل لدفع العملية السياسية في الجمهورية العربية السورية، بقيادة وتنفيذ السوريين أنفسهم، وفقاً للقرار

القرار 2672 (2023) بشأن الآلية العابرة للحدود، فإن الأمم المتحدة لم تتخلَّ عن محاولاتها لتجاوز دمشق. ونشدد على أن للحكومة السورية كل الحق في تلقي تقارير شاملة عن تحركات العاملين في المجال الإنساني، ولا سيما في إدلب. يجب تنسيق هذا العمل بدقة. وندعو مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى عدم الاتصال من مسؤولياته وتنفيذ ولايته بالكامل، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 182/46، لتنسيق الأنشطة الإنسانية وكفالتها في أي جزء من سورية بالتعاون مع السلطات الرسمية في دمشق.

ولا يزال من الضروري إصدار تقرير خاص عن أثر الجزاءات على الأنشطة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. ونذكر بأن إعداد هذه التقارير، بصرف النظر عما إذا كانت ترضي المانحين الغربيين أم لا، يقع الآن بشكل مباشر على عاتق نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة الناشئ، مباشرة، عن قرار الجمعية العامة المعنون "التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية". ويوعز هذا القرار، بشكل صريح، إلى الأمين العام، إلى جانب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، برصد أثر الإجراءات الانفرادية على البلدان الخاضعة للجزاءات، بما في ذلك أثرها على التجارة والتنمية. ونأمل أن تصبح هذه الوثيقة متاحة قريباً.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتين غريفيث على إحاطتهما والتزامهما المستمر بالسلام وتجاه الشعب السوري.

بينما يتركز القسم الأكبر من الاهتمام الدولي اليوم، وبحق، على غزة، يجب ألا ننسى محنة الشعب السوري. فقد تحمل هذا الشعب 13 عاماً من الحرب والنزوح الدائم والإرهاب وتدهور الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان، من دون أي علامة على الانفراج. ولعل إحاطة اليوم تشهد على معاناته المستمرة.

ولا نزال نشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف في مختلف أنحاء المنطقة، مما يزيد من تعقيد الأزمة في سورية، كما أفاد المبعوث

الداخلية للأمانة، المعنونة "معايير ومبادئ المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في سورية"، التي تم تمريرها بضغوط من الدول الغربية والتي تحظر، بشكل مباشر، على وكالات الأمم المتحدة في الميدان المشاركة في جهود إعادة الإعمار. ونتيجة لذلك، وبذريعة مسبقة تماماً، يُحرم السوريون من استعادة إمدادات المياه والكهرباء والمدارس والمستشفيات في وقت مبكر، وبعبارة أخرى، من كل ما يكتسي أهمية بالغة، بما في ذلك عودة اللاجئين. ومن خلال إعطاء الأولوية للاعتبارات السياسية في هذه الحالة، تزرع الدول الغربية قنبلة اجتماعية موقوتة وتخاطر بخلق أزمة لاجئين ذات أبعاد غير مسبوقة، لا في الشرق الأوسط فحسب بل في أوروبا أيضاً.

ولا يزال جيب إدلب الخاضع لسيطرة الإرهابيين يجذب المانحين الغربيين بصورة استثنائية. وعلى الرغم من أنه يخضع لسيطرة بلطجية هيئة تحرير الشام المدرجة في قائمة مجلس الأمن، فإن العمليات الإنسانية هناك تمول بشكل منتظم. وعلى خلفية حالة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتورط موظفيها الذي لم يثبت بعد في هجوم حماس، يبدو أننا أمام مثال غير إنساني آخر للمعايير المزدوجة. وإلا فكيف يمكن تفسير هذه المفارقة بخلاف ردها إلى تجاهل الدول الغربية الصارخ لحياة السوريين العاديين ومصائرهم؟

ولا تخلو حالة وصول المساعدات الإنسانية من الدلالات أيضاً. فمنذ زلزال العام الماضي، تتصرف دمشق بحسن نية ومسؤولية، وتواصل تجديد تراخيص الأمم المتحدة لاستخدام ثلاثة معايير حدودية على الحدود مع تركيا، هي باب السلامة والراعي وباب الهوى. كما توافق على طلبات الأمم المتحدة لإرسال بعثات من خلال إجراء مبسط. ومع ذلك، لا يزال الوصول عبر خطوط التماس إلى إدلب ومناطق أخرى في شمال سورية غير متاح. ونفهم أن الحكومة السورية لم تتلق بعد معلومات مفصلة عن أنشطة العاملين في المجال الإنساني التابعين للأمم المتحدة في الأراضي غير الخاضعة لسيطرتها في شمال غرب البلد. والإجابات الروتينية التي يُدلى بها لاستيفاء شروط معينة ليس إلا لا تُحتسب. وقد تبين أنه على الرغم من عدم تجديد

وعلاوة على ذلك، فإن تعطل إمكانية الحصول على التعليم يخلف بالفعل تأثيراً كبيراً على الأطفال، مما يترك أجيالاً من الأطفال من دون تعليم.

وقرار الحكومة السورية بتمديد استخدام المعابر الحدودية الثلاثة لإيصال المساعدات الإنسانية خطوة جديرة بالترحيب. مع ذلك، وبالنظر إلى حجم الاحتياجات الإنسانية، من المهم كفالة تدفق المساعدات بشكل مستدام في جميع أنحاء سورية طالما دعت الحاجة إلى ذلك. ومن الملح الاستفادة من جميع طرائق إيصال المساعدات وتوسيع نطاقها، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس.

ونظراً لاستمرار الأعمال العدائية وانعدام الأمن والاستقرار، فإن الظروف المؤاتية للعودة الكريمة والأمنة والطوعية للنازحين داخلياً واللاجئين غير متوفرة بعد. وقد روعت النتائج التي خلصت إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/54/58) في تقريرها الأخير والتي تفيد بأن العديد من الأشخاص الذين عادوا إلى سورية تعرضوا لانتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. وهذا أمر غير مقبول ويجب أن يتوقف.

نرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن التقدم المحرز نحو تأدية المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية لمهامها على نحو كامل (A/78/627)، ونحن جاهزون لدعم المؤسسة المستقلة بينما تستعد لبدء العمل الموضوعي في المستقبل.

السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن غيانا والأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون وموزامبيق وبلدي، الجزائر (مجموعة +3).

ونعرب عن الامتنان للسيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتهما الثابنتين ونود أن نؤكد لهما دعمنا المستمر.

نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار معاناة الشعب السوري وبقاء الملايين في حالة من النزوح القسري على الرغم من مرور أكثر من 13 عاماً على بداية الأزمة في سورية. ويساورنا القدر نفسه من

الخاص للأمين العام بيدرسن. ويؤكد ذلك مرة أخرى الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي في سورية.

ونؤيد الجهود المتواصلة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لدفع العملية السياسية قدماً نحو طريق السلام المستدام. ونصدق قوله إنه بذل قصارى جهده، ولذلك نؤيد الدعوة التي وجهها للأطراف. فانتظار عالم مثالي ليس بخيار في ظل أزمة مستعصية بصورة متزايدة.

ونحث الجميع بقوة على المشاركة والتعاون بشكل كامل وموضوعي مع المبعوث الخاص بغية إعادة إطلاق عملية سياسية، كما نرحب بمشاركة المرأة في تلك العملية. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتركيز على وقف التصعيد في جميع أنحاء سورية وخارجها. وذلك أساسي للتحرك نحو وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو أمر تمس الحاجة إليه.

والمساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتحقيق العدالة للناجين عنصران حيويان في حل سياسي شامل وجامع. وتواصل سلوفينيا دعم الجهود الرامية إلى جمع الأدلة وحفظها بغية اتخاذ إجراءات قانونية في المستقبل، بما في ذلك من جانب الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، ولجنة التحقيق بشأن سورية.

ومع عدم وجود أفق لحل سياسي، تزداد الحالة الإنسانية المروعة بالفعل سوءاً. ونذكر أن الأزمة الحالية لا تزال تولد احتياجات إنسانية لا مثيل لها من حيث حجمها وشدتها وتعقيدها. والاتجاه نحو تزايد عدد السكان الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية ليس اتجاهًا مستداماً. وبطبيعة الحال، فإن المساعدات الإنسانية لا تقتصر ولا ينبغي لها أن تقتصر على ما يسمى بالمانحين الغربيين وحدهم. وأعتقد أننا منفتحون على إسهام جميع البلدان في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في سورية.

- 75 في المائة منهم من النساء والأطفال - بحاجة إلى مساعدات إنسانية. ونشدد على الحاجة الملحة إلى سد النقص الشديد في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. وبغية كفالة إيصال المساعدات الإنسانية بنجاح، نحث المانحين على الوفاء بتعهداتهم في مجال الإغاثة ودعم سبل العيش والانعاش المبكر، فضلا عن المشاريع الإنمائية التي تلبي الاحتياجات الإنسانية.

ومن الأهمية بمكان احترام مبادئ الإنسانية والحياد وعدم التحيز والاستقلال عندما يتعلق الأمر بالعمل الإنساني. ونرحب بقرار الحكومة السورية تمديد إذنها للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية في عملها، مما يوفر إمكانية أكبر للتنبؤ بعملياتها. وإيصال المساعدات عبر الحدود بالغ الأهمية، ونشدد على ضرورة استكشاف كل السبل الإنسانية، بما في ذلك الآليات العابرة للحدود ولخطوط التماس، من أجل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وفي الوقت المناسب ومن دون عوائق. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود سورية والأمم المتحدة لإعادة تأهيل البنية التحتية واستعادة الخدمات الأساسية، وبالتالي تيسير العودة الطوعية والكرامة والأمن للاجئين والنازحين داخليا، كما نحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها القانونية في هذا الصدد. ونرحب بالاتفاق الذي أبرم بين سورية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بشأن العائدين والذي أعلن عنه خلال الدورة الرابعة والسبعين للجنة التنفيذية للمفوضية.

بينما يركز العالم على الحالة في غزة، علينا ألا ننسى سورية. إن الحالة هناك متقلبة، وحري بنا الانتقال من إدارة الأزمة إلى حلها. فلنضع خلافاتنا السياسية جانبا ولنعمل معا من أجل مصلحة سورية. إن الشعب السوري يستحق أن يعيش في سلام وازدهار واستقرار.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد غريفيث على إحاطتهما.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط. في غضون أسبوعين، سيكون قد مر 14 عاما منذ أن انتفض الشعب السوري سلميا للمطالبة

القلق إزاء تصاعد العنف وتدهور الأوضاع الإنسانية والحالة الأمنية في سورية. وأود أن أشدد على أن مجموعة +3 تؤكد بقوة أن الوسائل السياسية هي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للأزمة السورية. ولذلك، ندعو إلى عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها، تؤكد وحدة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية وسيادتها، بما في ذلك مرتفعات الجولان.

إننا ندعم جهود السيد بيدرسن والتزامه، بما في ذلك جهوده المتعلقة ببناء الثقة باتباع نهج الخطوة مقابل خطوة. كما ندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى مساعدته في تيسير النقاش والمفاوضات بين السوريين، تمشيا مع القرار 2254 (2015). وتترقب مجموعة +3 بفارغ الصبر الاجتماع التاسع للجنة الدستورية وتشدد على أهمية كفالة إحراز اللجنة تقدما على المسار السياسي. وفي هذا المنعطف الحاسم، نشدد على الحاجة إلى عملية شاملة للجميع بمشاركة كاملة للمرأة والمجتمع المدني ونأمل في إزالة جميع العقبات وحل القضايا العالقة حتى تتمكن سورية قريبا من النهوض بجهودها لبناء السلام وتحقيق التنمية الوطنية. ونشعر بقلق عميق إزاء تصاعد العنف، لا سيما في شمال سورية، وندعو إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

ولا بد من التنسيق فيما بين بلدان المنطقة بغية مكافحة الإرهاب، لا سيما في ضوء الزيادة الأخيرة في الهجمات التي يشنها تنظيم داعش. وندعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة في مكافحة الإرهاب بهدف إعادة بسط سلطة الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار في سورية. وعلاوة على ذلك، فإن خطر التداعيات الإقليمية الناجمة عن الحالة في غزة يهدد، بدوره، استقرار سورية. وندعو إلى احترام سيادة سورية وضبط النفس لتجنب المزيد من التصعيد.

بعد مرور أكثر من عام على الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا، لا تزال الحالة الإنسانية مزرية، كما أنها تتفاقم بفعل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن النزاع والجزاءات الانفرادية. ووفقا لاستعراض الاحتياجات الإنسانية لعام 2024، لا يزال ما يقدر بنحو 16,7 مليون شخص

العمل الإنساني من القيام بأنشطتها. من الضروري استئناف تلك الأنشطة. ويجب احترام القانون الدولي الإنساني في سورية كما هو الحال في غزة.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما المفصلتين اليوم.

كما هو موضح في الإحاطتين، لم تُظهر الحالة السياسية والإنسانية الحالية في سورية أي تحسن على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، تصاعدت التوترات الإقليمية حول سورية على نحو خطير. وتشكل الحالة الراهنة في غزة خطراً مستمراً يهدد بالامتداد إلى سورية. ونشهد تبادلاً يومياً لإطلاق النار في أجزاء مختلفة من سورية وغارات جوية متكررة على المدن السورية الرئيسية. ويزيد النزاع المتصاعد على طول الخط الأزرق من تفاقم الضغط الخطير في مرتفعات الجولان. إن الهجمات التي تشنها مختلف الجهات الفاعلة السورية وغيرها تدفع سورية إلى حافة نزاع أشد. ونحث بقوة جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضاً أن يواصل المجتمع الدولي بذل جهود جماعية لمكافحة الإرهاب وتوطيدها من أجل تجنب عودة ظهور داعش في سورية الذي من شأنه أن يزيد من زعزعة استقرار وترويع سورية وجيرانها.

ويصادف هذا الشهر الذكرى السنوية الأولى للزلازل المدمرة في سورية وتركيا. ومن المفجع أن الواقع الإنساني لم يتحسن في سورية حيث يحتاج 70 في المائة من مجموع السكان إلى المساعدة الإنسانية، ولا تبدو لنا في الأفق نهاية لهذا الوضع. وفي ضوء ذلك، من الأهمية بمكان أن تظل كل المنافذ الممكنة لوصول المساعدات الإنسانية مفتوحة. وترحب جمهورية كوريا بفتح معبري باب السلامة والراعي الحدوديين لمدة ثلاثة أشهر أخرى.

ويتشاطر وفد بلدي وجهة النظر المشتركة للمجتمع الدولي التي تقيد بأن الحل المستدام الوحيد للنزاع الدائر والأزمة الإنسانية المستمرة

بالحرية والكرامة. وعلى مدى 14 عاماً، ظل النظام في دمشق يصم أذانه عن تطلعات شعبه المشروعة. ويتعرض السكان للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ومن المستحيل على ملايين اللاجئين العودة إلى بلدتهم. وهذا كله لا يزال واقعا محزناً. وفي هذا السياق، لا يمكن أن يتحقق للسوريين السلام الدائم الذي يحتاجونه إلا بحل سياسي قائم على أساس القرار 2254 (2015) الذي اتخذته مجلس الأمن بالإجماع. وتكرر فرنسا تأكيد دعمها الكامل للسيد غير بيدرسن وجهوده. ويجب تنفيذ جميع جوانب القرار بغية التوصل إلى هذا الحل في إطار جهود الوساطة التي يبذلها. وأكرر أنه طالما لم يُحرز أي تقدم ملموس على الجبهة السياسية، فإننا لا نعتزم تمويل جهود إعادة الإعمار لإصلاح الأضرار التي سببها النظام وحلفاؤه أو رفع العقوبات. ولكن يمكن الرجوع عن تلك العقوبات ويعتمد وضعها على إحراز تقدم حقيقي في العملية السياسية. والأمر متروك الآن لبشار الأسد لاتخاذ الخطوات اللازمة لكي يتم رفعها.

ويقترن عدم التوصل إلى حل سياسي بعواقب الأزمة في غزة. يجب مواصلة التركيز الدولي على سورية، إذ من شأن استمرار عدم حل أية أزمة الحيلولة دون عودة الاستقرار الدائم في المنطقة. وهو ما يظهره اليوم نموذج النزاع الإسرائيلي الفلسطيني: لن يحل السلام في سورية حتى تعالج الأسباب الجذرية للنزاع. وسيكون الشعب السوري أول ضحايا عدم الاستقرار في سورية بسبب التوترات الإقليمية. وفرنسا ملتزمة بمنع التصعيد. ويجب أن تتحلى جميع الأطراف الفاعلة الإقليمية بالمسؤولية وأن تمارس ضبط النفس.

ثالثاً، يؤدي تصاعد العنف الجاري إلى تفاقم الحالة الإنسانية الكارثية بالفعل. وقد أدت الضربات الأخيرة إلى مزيد من نزوح المدنيين وتدمير الهياكل الأساسية. لقد عانى الشعب السوري بالفعل بما فيه الكفاية. لذلك، يجب أن نظل معبئين لتلبية احتياجات أكثر من 15 مليون شخص. إن مسؤولية النظام عن الأزمة الحالية واضحة وضوح الشمس. كما أن تحويل مسار المعونة وفرض القيود على العمليات الإنسانية أمر غير مقبول. وأود أيضاً أن أقول كلمة عن العمليات العسكرية الجارية في مخيم الهول التي تمنع الجهات الفاعلة في مجال

وفقا للقرار 2254 (2015). ويأمل وفد بلدي أن يتسنى التغلب على الجمود في المفاوضات السياسية وأن تكلل المناقشات حول مكان جديد لاجتماع اللجنة الدستورية بالنجاح بغية إعادة انعقاد اللجنة. وقد تثير مواصلة المماثلة في تلك المحادثات شعورا باليأس والخذلان، ولا سيما في صفوف السكان المدنيين في المقام الأول.

وتبعث الحالة الأمنية في سورية على القلق. ولهذا السبب، ننضم إلى دعوة السيد بيدرسن إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس ووقف تصعيد العنف بغية تنفيذ استراتيجيات تقوم على الحوار البناء والدبلوماسية الرامية إلى تحقيق السلام والاهتمام الحقيقي بآثار هذه الحرب المطولة على السكان المدنيين.

ويشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تدهور المؤشرات الإنسانية والاقتصادية للشعب السوري. إن انهيار الخدمات الأساسية وزيادة حالات الكوليرا وارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى تدمير المدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية الحيوية تضر بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

وتشكل الظروف بالغة الهشاشة التي يواجهها النازحون السوريون في البلدان المجاورة، ولا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، أحد الأسباب التي تستدعي أن يواصل مجلس الأمن دراسة الحالة في سورية عن كثب. ونكرر التأكيد على ضرورة أن تستجيب الحكومة السورية لمطالب أسر المفقودين والمحتجزين تعسفا وأن تقدم معلومات موثوقة عن أماكن وجودهم، وفقا لأحكام القرار 2254 (2015).

وفي ظل هذه الحالة المعقدة، من الضروري التصدي للصعوبات المالية والتشغيلية التي تواجهها الوكالات الإنسانية في الميدان. وتتوه إكودور بقرار الحكومة إبقاء معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي الحدودية مفتوحة لتيسير وصول المساعدات الإنسانية.

وأخيرا، أشدد على الحاجة الملحة إلى إيجاد حل سياسي للأزمة في سورية يفضي إلى المصالحة الوطنية والتعاون الإنمائي من أجل

يتمثل في عملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة وتمشيا مع القرار 2254 (2015)، مع المشاركة المجدية للنساء. وفي هذا الصدد، تود جمهورية كوريا أن تعرب عن خالص دعمها وتقديرها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص للنهوض بالعملية السياسية، بما في ذلك مساعيه من أجل اتخاذ تدابير تدريجية لبناء الثقة.

إن تهيئة الظروف للعودة الآمنة للاجئين السوريين أمر مهم في هذا السياق. ولذلك، مما يبعث على القلق الشديد أن العائدين السوريين يتعرضون للوصم ويعانون من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاحتجاز التعسفي، وفقا لتقرير صدر مؤخرا عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/HRC/54/58).

وندعم أيضا العمل المستمر للمبعوث الخاص لإعادة عقد اللجنة الدستورية السورية. ولا ينبغي أن تظل مسألة المكان عائقا رئيسيا. ويجب أن يستجيب جميع الأطراف على الفور لدعوة المبعوث الخاص إلى استئناف العملية السياسية التي طال انتظارها.

إنالوضع القائم الذي استمر على مدى 13 سنة الماضية في سورية لم يظهر سوى تحرك محدود نحو إيجاد حل. ومع ذلك، لا بد أن يكون الحوار نقطة الانطلاق من أجل المضي قدما بأي زخم إيجابي. وتعتقد جمهورية كوريا أن اللجنة الدستورية يمكنها، ويجب عليها، أن ترسي الأساس للانتقال السياسي في سورية ومستقبل أكثر إشراقا للشعب السوري.

السيد دي لا غاسكا (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أعرب عن امتناني للمبعوث الخاص غير بيدرسن على المعلومات التي قدمها، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وأرحب بحضور الممثلين الدائمين لسورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة الصباحية.

وتقدر إكودور الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لبناء الثقة وتجديد الإرادة السياسية لجميع الجهات الفاعلة المعنية، بغية استئناف عمليات الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين والحوار الموضوعي،

تجتمع منذ حزيران/يونيه 2022. وتحت اليابان جميع الأطراف المعنية على الاتفاق على مكان في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من النهوض بالعملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون. وفي ذلك السياق، نأمل أن تكون زيارة المبعوث الخاص، بيدرسون، القادمة إلى دمشق مثمرة. فلا يزال نهجه خطوة بخطوة هو أفضل سبيل للمضي قدماً في تنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015).

إن العدالة والمساءلة عنصران حاسمان لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في سورية. ونسلط الضوء مرة أخرى على أهمية حل المسألة المتعلقة بأكثر من 100 000 مفقود في البلد، الذين يستحق ذوهم أن يعرفوا مصيرهم. ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات بآخر المستجدات بشأن عمل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية لتوضيح مكان وجودهم.

وختاماً، يتطلب هذا النزاع وآثاره الإنسانية المدمرة كامل اهتمامنا. إن المنطقة ملتهبة أصلاً، ولكن يجب علينا أن نبقى سورية على رأس جدول أعمالنا وأن نعمل على تخفيف آلام شعبها ومعاناته. فالملايين يعملون علينا. وستعمل اليابان مع زملائها الأعضاء في مجلس الأمن للحفاظ على روح الحل السياسي الشامل حية.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أنا كذلك السيد بيدرسون والسيد غريفيث على ملاحظتهما الهامة.

يظل يساور مالطا قلق بالغ إزاء العديد من الأزمات السياسية والإنسانية التي طال أمدها والمتدهورة باستمرار في جميع أنحاء سورية. ومع اقتراب العام الرابع عشر لهذا النزاع، لا يمكن أن تكون التوترات الإقليمية وخطر التصعيد الصريح أعلى مما هو عليه. فالأمم المتحدة تتوقع أن يحتاج 16.7 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024 - وهو أعلى رقم مسجل. وقد قتل أو جرح عشرات المدنيين، منذ جلستنا الأخيرة، جراء القصف المدفعي والغارات الجوية والاشتباكات المباشرة في المناطق الشمالية. إن كثرة الجماعات المسلحة العسكرية وغير الحكومية في سورية تديم زعزعة الاستقرار المزمنة التي يعاني منها السكان منذ ما يقرب من عقد ونصف.

مساعدة الشعب السوري على التغلب على خطورة الحالة الإنسانية التي يواجهها.

السيد ياماناكا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسون ووكيل الأمين العام غريفيث على مشاطرة معلوماتهما القيمة بآخر المستجدات بشأن الحالة.

تمر هذا الشهر سنة على الزلازل التي ضربت تركيا وسورية، وهو حدث لا يزال صدق عواقبه المأساوية يتردد في المجتمعات المحلية. وبالنسبة للموجودين على الجانب السوري من الحدود، جاءت الكارثة إضافة إلى نزاع يقترب الآن من عامه الرابع عشر. واليوم ما زالت سورية تجد نفسها في أكبر أزمة نزوح في العالم، بما يقرب يقرب من 5.1 ملايين لاجئ و 6.8 ملايين نازح داخلياً، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولا تزال الظروف اللازمة لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة والطوعية غير متوفرة. ولا تزال المدن التي دمرتها الحرب في حالة خراب، ولا تزال الحالة الإنسانية مدمرة. إن من المتوقع أن يصل عدد السوريين المحتاجين للمساعدة هذا العام إلى رقم قياسي يبلغ 16.7 مليون شخص.

وترحب اليابان بقرار الحكومة السورية تمديد إنذنها باستخدام معبري باب السلامة وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حتى أيار/مايو. فالمساعدة الإنسانية من خلال جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس، شريان حياة لأكثر من 4 ملايين شخص في الشمال الغربي. وفي نفس الوقت، يستمر العنف وعدم الاستقرار وتزايد الأعمال العدائية. فقبل بضعة أيام فقط وقع هجوم صاروخي على مبنى سكني في دمشق. وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات تصعيدية والامتناع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن سورية تستحق المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي. وإذ نشيد بالجهود التي تبذل في المنطقة لحل الأزمة في البلد، يحدونا أمل كبير في أن نرى زخماً متجدداً. ولكن للأسف، لم يحرز تقدم يذكر على المسار السياسي. فلا تزال اللجنة الدستورية في طريق مسدود ولم

التعليم الجيد. كما نشدد على أن عودة اللاجئين السوريين والنازحين داخليا يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة. ونرفض أي محاولات لإجبار السوريين على العودة، الأمر الذي يعرضهم مرة أخرى لخطر كبير في المناطق التي فروا منها سابقا. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل المتعلقة بالحقوق في الأرض والسكن والحصول على الوثائق المدنية، والمسائل الجنسانية الخطيرة التي تواجهها العائدات تشكل تحديا كبيرا.

وفي الختام، ندعو مرة أخرى إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) وإلى الأطراف الإقليمية في النزاع في سورية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وفي وقت تتسم فيه المنطقة بتوترات وأعمال عنادية خطيرة، يجب أن تهدف جميع الجهود الدبلوماسية إلى كفالة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ووقف القتال على نطاق واسع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما اليوم. إننا نتذكر، شأننا شأن غيرنا، الآثار المدمرة للزلازل التي وقعت قبل عام ونقدم تعازينا للمتضررين.

لقد استمر هذا النزاع 13 سنة. ولتحقيق تقدم ملموس بشأن سورية، يجب أن نرى ثلاثة تغييرات.

أولا، نريد من سورية أن توقف نشاطها المزعزع للاستقرار. وقد كانت إعادة عضويتها في جامعة الدول العربية العام الماضي فرصة للنظام للاضطلاع بدور بناء أكثر في المنطقة. لكننا لم نر ذلك التغيير. وعلى وجه الخصوص، يواصل النظام تحقيق أرباح هائلة من إنتاج وبيع الكبتاغون. وقد أصبحت هذه التجارة، بدعم من الجماعات التابعة لإيران، أكثر تنظيما وعنفا وزعزعة للاستقرار. فيجب أن يتوقف ذلك النشاط الخطير، الذي يعرض شركاءنا في المنطقة للخطر.

ثانيا، يجب علينا أن نعمل على معالجة الأزمة الإنسانية في سورية. فحوالي 72 في المائة من السكان في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. وفي الشمال الشرقي، قطعت الكهرباء عن أكثر من مليون شخص.

وترحب مالطة بتمديد دمشق إنزها باستخدام المعابر الإنسانية في باب السلامة وباب الراعي لمدة ثلاثة أشهر إضافية. كما ندعو إلى إحراز تقدم في العمليات عبر خطوط التماس في الشمال الغربي. ويجب أن تكون العمليات الإنسانية خالية من الاعتبارات السياسية، وينبغي أن تظل جميع المعابر عاملة ما دامت الاحتياجات الإنسانية موجودة. ونشير إلى تحديات التمويل الرئيسية في استجابة الأمم المتحدة الإنسانية في سورية. ومرة أخرى، نشدد على الحاجة إلى المزيد من التمويل للإنعاش المبكر والقدرة على الصمود وسبل العيش من أجل ضمان تشغيل وإعادة تأهيل البنية التحتية المدنية الأساسية.

لقد أصبح واضح الآن أكثر من أي وقت مضى أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. والتسوية السياسية وفقا للقرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد للمضي قدما. وتكرر مالطة تأكيد دعمها للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، ونحث دمشق على الانخراط البناء والملموس في مبادراته خطوة بخطوة. ونأمل أن نسمع عن إحراز تقدم في هذا الشأن بعد زيارة المبعوث الخاص إلى سورية الشهر المقبل. كما نأمل أن نسمع أخبارا عن تطورات إيجابية فيما يتعلق باللجنة الدستورية السورية. لقد تسببت الاعتراضات المتعلقة بالمكان في تأخيرات غير مقبولة لفترة أطول من اللازم. ويجب على الأطراف السورية العودة إلى طاولة المفاوضات وإحراز تقدم فوري. فتأجيل تحقيق السلام سيكون على حساب الملايين.

إن مالطة تشير بقلق بالغ إلى النتائج التي خلص إليها التقرير الأخير لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في سورية (A/HRC/54/58) فيما يتعلق بالشواغل الملحة المتعلقة بالحماية التي يواجهها العائدون السوريون. ويفصل التقرير نمطا يواجه فيه العائدون السوريون انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان عند عودتهم إلى سورية. إن غياب سيادة القانون والأزمة الاقتصادية ذات الأبعاد الزلزالية والافتقار إلى البنية التحتية الأساسية العاملة وانتشار العنف على نطاق واسع، تجعل الحياة في سورية شبه مستحيلة بالنسبة للملايين. وقد كان لكل تلك العوامل كذلك أثر شديد على حصول الأطفال على التعليم. إننا ندعو جميع الأطراف إلى صون وحماية وتعزيز حق الأطفال في

التحلي بضبط النفس والامتناع عن القيام بأعمال قد تقاوم التوترات. وينبغي للبلدان الرئيسية خارج المنطقة أن تؤدي دوراً بناءً في تهدئة الوضع والحيولة دون انتشار النزاع واتساع رقعته.

ثانياً، يجب أن نعمل لتشجيع الوصول إلى حل سياسي للمسألة السورية. وترحب الصين بنجاح عقد الاجتماع الحادي والعشرين في إطار مسار أستانا بشأن سورية والتواصل الواسع للمبعوث الخاص بيدرسن مع جميع الأطراف بشأن تنفيذ القرار 2254 (2015). وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمبدأ الحلول "التي يقودها السوريون ويمسكون بزمامها"، وأن يُشجّع الحوار والمشاورات وأن يعمل لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف. ونرى أن المساعدة المُقدّمة من بلدان المنطقة ستساعد على ضخ زخم جديد في التسوية السياسية للمسألة السورية. ونؤيد الحكومة السورية في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن والاستقرار والقضاء على التهديدات الطويلة الأمد للعملية السياسية في سورية. ويجب على المجتمع الدولي مكافحة جميع أشكال الإرهاب باتباع نهج عدم التسامح مطلقاً.

ثالثاً، يجب أن نعمل معاً لتخفيف الأزمة الإنسانية في سورية. وخلال العام المنقضي، حافظت الأمم المتحدة والحكومة السورية على تواصل فعال وسلس، وتم تمديد الإذن باستخدام نقاط الإغاثة عبر الحدود عدة مرات. ونحث الأطراف المعنية على التصرف بصدق بغية تحقيق تقدم إيجابي في عمليات الإغاثة عبر خطوط التماس. وحيث أن التمويل اللازم للمساعدات الإنسانية لسورية غير كاف منذ فترة طويلة، يجب على المجتمع الدولي زيادة مساهمته في المساعدات الإنسانية لسورية ودعم العمليات الإنسانية ومشاريع التعافي المبكر في جميع أنحاء البلد.

ولطالما أعاققت العقوبات الأحادية الجانب ونهب الموارد التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وتحسين سبل عيش الناس في سورية، مما أدى إلى تفاقم الكارثة الإنسانية في البلد. ونحث البلدان المعنية على أن تضع حداً فوراً لأعمالها غير القانونية، والقوات الأجنبية على أن تنهي فوراً وجودها العسكري غير القانوني في سورية.

ونواصل الدعوة إلى السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل مستدام وسريع ودون عوائق إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك في الشمال الغربي، وندعو جميع الأطراف إلى وقف الأنشطة التصعيدية.

ومن جانبنا، تستثمر المملكة المتحدة في تدخلات التعافي المبكر حتى يكون لدى السوريين العاديين الوسائل اللازمة لبناء مستقبل أفضل. ففي عام 2023، خصّصنا أكثر من 40 في المائة من ميزانية المعونة لدينا لمشاريع التعافي المبكر وسبل العيش. وعلى سبيل المثال، بدلاً من توزيع السلل الغذائية، نعكف على إصلاح شبكات الري والصرف حتى يتمكن المزارعون السوريون من إنتاج المزيد من الغذاء بأنفسهم.

ثالثاً، ندعو جميع السلطات في سورية إلى حماية حقوق الإنسان الأساسية. ونشعر بالقلق إزاء التقارير عن "قانون الآداب العامة" الذي تقترحه سلطات الأمر الواقع في إدلب. وإذا تم تنفيذ هذا القانون، فإنه قد يؤثر كثيراً على حقوق المرأة وحرية التعبير. ونراقب الوضع عن كثب ونحث الشركاء على استخدام نفوذهم لدعم حقوق الإنسان.

في الختام، نؤكد على دعمنا المستمر لجهود المبعوث الخاص بيدرسن ونرحب بجهوده المكثفة لتنظيم اجتماع للجنة الدستورية. ومن الأخبار السارة أنه سيصدر اليوم دعوات لعقد اجتماع في جنيف في نيسان/أبريل، وندعو نظام الأسد إلى الانخراط في هذه العملية. إن السوريين يستحقون سلاماً واستقراراً مستدامين وحلاً لهذا النزاع الذي طال أمده. والقرار 2254 (2015) هو المخرج الوحيد من هذا النزاع.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما. وفي ضوء إحاطتهما، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولاً، يجب علينا احتواء الآثار غير المباشرة لتصعيد النزاع في غزة على سورية. وتشعر الصين بقلق عميق لأن إسرائيل دأبت خلال الأشهر الأربعة الماضية على شن غارات جوية على مواقع مختلفة في سورية، عبر مرتفعات الجولان المحتلة. ونحث جميع الأطراف على

أساسي عن الإجراءات القسرية أحادية الجانب اللاشرعية التي تفرضها الولايات المتحدة والدول الغربية على الشعب السوري.

انعقد مؤخرا الاجتماع الحادي والعشرون لصيغة أستانا، وقد أكدت الدول الضامنة في ختام أعماله على احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وإدانة الاعتداءات الإسرائيلية، وكذلك إدانة العقوبات الانفرادية والتدابير القسرية. كما أكدت الدول الضامنة على ضرورة مكافحة الإرهاب وتهئية الظروف المناسبة لعودة اللاجئين ورفض الأجندات الانفصالية والاستيلاء والنقل غير الشرعي للنقط السوري.

في هذا الإطار، يعرب وفد بلدي عن الشكر لروسيا وإيران على مساهمتهما في إنجاح أعمال هذه الجولة ويطالب تركيا بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات أستانا وتقاهاصات سوتشي والقيام بسحب قواتها الموجودة بشكل غير شرعي على الأراضي السورية.

لقد تابعت باهتمام إحاطة السيد مارتن غريفيث حول الشأن الإنساني وأكد له مواصلة سورية تعاونها الجاد والبناء مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، وكذلك مع غيرها من الشركاء في العمل الإنساني، لدعم الارتقاء بالوضع الإنساني للسوريين وتعزيز صمودهم وسبل عيشهم، بما في ذلك من خلال التركيز على مشاريع التعافي المبكر ومواصلة تقديم الدعم للمتضررين من الزلزال، الذي يصادف الشهر الحالي ذكره السنوية الأولى.

إن الحكومة السورية، ولضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها من المدنيين السوريين في مناطق شمال غرب البلد التي ما تزال تخضع لسيطرة التنظيمات الإرهابية والهياكل الإدارية اللاشرعية المرتبطة بها، قد مددت الإذن الممنوح للأمم المتحدة باستخدام ثلاثة معابر حدودية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المنطقة. كما مددت موافقتها على استخدام معبري سراقب وسمردا لإيصال تلك المساعدات إلى تلك المناطق من داخل الأراضي السورية. وفي هذا المجال، يجدد وفد بلدي مطالبته الأمم المتحدة بضرورة تطبيق آلية رقابة فعالة تضمن وصول المساعدات الإنسانية

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): منذ أكثر من 140 يوما، يشهد العالم بأسره جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني. وللأسف، فإن مجلس الأمن يقف عاجزا مشلولا جراء قيام دولة واحدة، عضو واحد في هذا المجلس، بمنعه من النهوض بمسؤولياته في حفظ السلم والأمن في منطقتنا، حيث استخدمت الولايات المتحدة أربع مرات حق الفيتو لمنع إدانة أعمال إسرائيل العدوانية والحيلولة دون وقفها، في استخفاف سافر منها بإرادة الدول الأعضاء في هذا المجلس بشكل خاص والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جميعها، بشكل عام.

وفي مسعى خبيث لتوسيع وتصعيد حدة التوتر في منطقتنا، تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي أيضا اعتداءاتها على الأراضي السورية، مستهدفة الأبنية السكنية ومنازل المدنيين الأمنيين. وكان آخر تلك الاعتداءات العدوان الجوي الذي وقع في 21 شباط/فبراير الجاري واستهدف مبنى سكنيا في حي كفرسوسة في العاصمة دمشق، مما أدى إلى استشهاد وإصابة عدد من المدنيين وإلحاق أضرار بالغة بالمتعلقات الخاصة.

استمعنا إلى إحاطة المبعوث الخاص غير بيدرسن، وأجدد تأكيد الحكومة السورية على مواصلة تعاونها معه بصفته ميسرا للعملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون أنفسهم، والتي يجب أن تتم من دون أي تدخل خارجي. إننا نتطلع إلى زيارته إلى دمشق قريبا، الشهر المقبل. وأشير، في هذا الصدد، إلى أننا قدمنا له مقترحا بناء لعقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور ونتطلع إلى أن تكلل جهوده بالنجاح.

كما تتابع الحكومة السورية جهودها في مكافحة الإرهاب وإنهاء التهديد الذي يمثله لأرواح وحياة السوريين. وتبذل، في الوقت ذاته، قصارى جهدها لمواجهة التحديات المعيشية لمواطنيها، والناجمة بشكل

الاحترام الكامل لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ولهذا، فإن يد سورية ممدودة لكل من يريد الخير لها ولشعبها. وهي لن تألو جهداً لإعادة الأمن والاستقرار إلى ربوعها وإنهاء معاناة شعبها وإعادة بناء منجزاتها التنموية.

لا أرغب في الإطالة ولكن لدي بعض الملاحظات رداً على ما تضمنه بيان ممثل الولايات المتحدة من مزاعم واتهامات لا أساس لها من الصحة.

ونؤكد على ما يلي: أولاً، إن معالجة أوضاع من تبقى في مخيم الركبان تستلزم إنهاء الاحتلال الأمريكي لمنطقة التنف ووقف ما تقدمه قوات الاحتلال من تدريب ورعاية للتنظيمات الإرهابية التي تنشط في تلك المنطقة.

ثانياً، إن الاتجار بالمخدرات، كغيره من ممارسات الاتجار اللاشعري والنهب الممنهج والتهرب للنفط والآثار وغيرها من الثروات السورية، هي كلها جرائم تتم من قبل قوات الاحتلال الأمريكي وأدواته من التنظيمات الإرهابية والمليشيات العميلة. من جانبها، تبذل الحكومة السورية قصارى جهدها، بالتعاون مع دول الجوار، للتصدي للاتجار بالمخدرات ومكافحته وقد حققت إنجازات هامة في هذا الإطار.

ثالثاً، أما فيما يتعلق بدعوته لما أسماه وقف إطلاق النار، فليطالب إدارته - أو ربما نظامه كما يسميه - وريثته إسرائيل بوقف اعتداءاتها على بلدي، سورية، وإنهاء احتلالهما للأراضي السورية ووقف رعايتهما للتنظيمات الإرهابية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما.

على الرغم من الأجواء الأمنية الهادئة، لا تزال سورية تواجه تحديات خطيرة، أخطرها احتلال القوات الأجنبية لأجزاء من البلد

إلى مستحقيها من المدنيين وليس للتنظيمات الإرهابية. وندين أولئك الذين يتجاهلون قيام تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي بالاستيلاء على تلك المساعدات الإنسانية وحرقها عن وجهتها وحرمان المدنيين منها. يؤكد وفد بلدي أيضاً على ضرورة مراجعة هيكل العمل الإنساني الخاص بكل سورية وعدم إضاعة المزيد من الموارد في تمويل مكاتب غير ضرورية ويشدد على أهمية استعادة الأمم المتحدة في سورية لدورها وولايتها كاملة.

لقد أفضى الحوار البناء والتعاون بين الحكومة السورية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى تفاهم بينهما، تم الإعلان عنه خلال الدورة الرابعة والسبعين لأعمال اللجنة التنفيذية للمفوضية. وقد أكد على جملة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية لتوفير البيئة المواتية لعودة اللاجئين والمهاجرين السوريين إلى منازلهم، ومن بينها إصدار العديد من مراسيم العفو واتباع نهج المصالحات والتسويات والمضي قدماً في تطوير البنية التشريعية والتنظيمية وتيسير منح الوثائق وغيرها.

في المقابل، فإن مواصلة الدول الغربية فرض التدابير القسرية الأحادية والنهب الأمريكي الممنهج للثروات والموارد الاقتصادية السورية واستمرار التواجد العسكري اللاشعري للقوات الأمريكية والتركية على الأراضي السورية وقيام الجانب التركي باستهداف محطة مياه علوك ومحطات الطاقة الكهربائية وعدم السماح للأمم المتحدة بإصلاحها، مما تسبب بحرمان أهلنا في محافظة الحسكة من المياه، وكذلك الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، كلها عوامل حدت من زيادة معدلات العودة الطوعية للاجئين وعرقلت اضطلاع الأمم المتحدة بولايتها الإنسانية والتنموية في سورية، ناهيك عن مواصلة الدول الغربية ربط الدعم الإنساني بشروط سياسية والتصل من الوفاء بتعهداتها مما أدى إلى تراجع كبير في تمويل العمل الإنساني، وهو ما تجلّى في انخفاض تمويل برنامج الأغذية العالمي ومساعداته بشكل مقلق.

تؤمن الجمهورية العربية السورية بأن الحوار البناء هو الأساس في العلاقات الدولية وبأن بناء العلاقات الودية بين الدول يعتمد على

بالقرار السيادي الذي اتخذته الحكومة السورية بتجديد الإذن الممنوح للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة باستخدام معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي لمدة ستة أشهر وثلاثة أشهر إضافية على التوالي. ونشدد على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، لا سيما عبر خطوط التماس وبالتنسيق الكامل مع الحكومة السورية.

وبالمثل، نشدد على أهمية مشاريع الإنعاش المبكر، التي تعتبر ضرورية لتعزيز قدرة السوريين على الصمود والسماح للنازحين بالعودة إلى ديارهم. ومما يؤسف له أن تلك المشاريع لا يجري تمويلها أو تنفيذها بسبب الآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية. ندين مرة أخرى سرقة الموارد الطبيعية للشعب السوري في المناطق التي تحتلها قوات الولايات المتحدة.

ومن أجل كفالة حل سياسي أكثر فعالية للأزمة السورية، نواصل التأكيد على أن العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة، هي النهج الوحيد القابل للتطبيق لإنهاء الأزمة. ونؤيد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية بوصفها آلية فعالة لدفع العملية السياسية قدماً. إن استمرار عمل اللجنة أمر حيوي، في حين أن مكان انعقادها أقل أهمية.

وقد أبدت الحكومة العراقية استعدادها لاستضافة الجولة المقبلة من الاجتماعات في بغداد، مما لقي ترحيباً إيجابياً من الحكومة السورية وضامني أستانا. ونحث جميع الأطراف الأخرى المعنية على اغتنام هذه الفرصة وإعطاء الأولوية للمناقشات الموضوعية على المسائل الإجرائية.

وتلتزم إيران، جنباً إلى جنب مع شركائها في صيغة أستانا، بالعمل من أجل تطبيع طويل الأمد ومستدام في سورية وحولها. وقد تجدد ذلك الالتزام مرة أخرى خلال الاجتماع مؤخراً لصيغة أستانا، الذي عقد يومي 24 و 25 كانون الثاني/يناير. ونعرب عن دعمنا لاستمرار الحوار السوري التركي كجزء من هذا الجهد.

وتدعم إيران أيضاً الجهود والتعاون في إطار صيغة أستانا للكشف عن مصير الأشخاص المفقودين. كما أنه من الأهمية بمكان

وسيطرة الجماعات التي صنفها مجلس الأمن على أنها إرهابية على مناطق معينة وعدوان النظام الإسرائيلي المستمر على سورية في انتهاك صارخ للقانون الدولي. وأدت الهجمات الصاروخية الإسرائيلية المستمرة على المدنيين والبنية التحتية المدنية إلى تفاقم الوضع في سورية، مما أدى إلى تعطيل الأنشطة الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية. وندين النظام الإسرائيلي بشدة فيما يتعلق بتلك الانتهاكات الصارخة.

لطالبنا قلنا بضرورة حل الأزمة في سورية سلمياً وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فضلاً عن الاحترام الكامل لاستقلال الجمهورية العربية السورية وسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. وفي هذا السياق، نعتقد أنه ينبغي إجبار جميع القوات الأجنبية الموجودة بشكل غير شرعي في سورية على المغادرة من دون شروط مسبقة أو تأخير. ويجب ألا يُسمح للجماعات الإرهابية بمواصلة استخدام ملايين المدنيين كدروع بشرية للقيام بأنشطتها الشنيعة، كما يجب إرغام النظام الإسرائيلي على إنهاء عدوانه على سورية. ويجب على مجلس الأمن أن يفي بمسؤولياته وأن يكفل سيادة سورية وسلامة أراضيها.

لا تزال الأزمة الإنسانية في سورية وخيمة، كما أن الشعب السوري يعاني من تحديات اقتصادية عميقة. وتقدر الأمم المتحدة أن 15,3 مليون من سكان سورية البالغ عددهم 23,2 مليون نسمة سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية هذا العام. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني لتقديم المساعدات الأساسية للمحتاجين، فإن التأثير المستمر الذي تخلفه الجزاءات الانفرادية غير القانونية، فضلاً عن تسييس المساعدات الإنسانية، يلقي بعبء غير متناسب على الشعب السوري، بمن فيهم النساء والأطفال. إن فرض جزاءات انفرادية على الشعب مع ادعاء القلق إزاء محتهم الإنسانية هو، ببساطة، ضرب من النفاق. ويجب أن تتوقف هذه التدابير غير القانونية والتخريبية فوراً. ولا ينبغي استخدام المساعدات الإنسانية ومبادرات إعادة الإعمار في سورية كأدوات لممارسة الضغط السياسي على الحكومة السورية.

إننا نقدر جهود الجمهورية العربية السورية لدعم وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع مناطق سورية، ونشيد بها. وترحب إيران

تختفي من تلقاء نفسها. إن التحديات المتعددة التي تواجه سورية في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية مترابطة وتتعاظم بشكل كبير مع استمرار النزاع. وعلاوة على ذلك، فإن التطورات في غزة والمنطقة بأسرها تنطوي على خطر جر سورية إلى مسار خطير جدا. لذلك، من المهم أكثر من أي وقت مضى إبقاء الحالة في سورية تحت السيطرة.

ثالثا، إن سورية التي تعيش في سلام مع نفسها وفي منطقتها لن تكون ممكنة التحقيق إلا من خلال المصالحة الوطنية، حيث تكون المعارضة لبنة في العملية السياسية ويتمكن اللاجئون من العودة إلى بلدهم والمساهمة في إعادة بنائه. مع وجود حوالي 6 ملايين لاجئ و 7 ملايين نازح، لا يزال ما يجري في سورية يشكل أكبر أزمة نزوح في العالم. وتترتب على ذلك عواقب وخيمة على البلدان المضيفة في المنطقة، بما فيها بلدي. ولذلك، يجب أن تكون تهيئة الظروف للعودة الطوعية والأمن والكرامة للسوريين جزءا لا يتجزأ من عملية التسوية.

رابعا، تسببت الهجمات المستمرة في شمال غرب سورية في سقوط ضحايا مدنيين وزيادة التوترات وتدهور الحالة الإنسانية في المنطقة. ويجب أن تتوقف تلك الهجمات ويجب استعادة الهدوء على أرض الواقع. ووفقا للمذكرات ذات الصلة، ستواصل تركيا جهودها لتهئية الوضع، وحماية المدنيين، ومنع موجات جديدة من النزوح القسري، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق، وبشكل عام، كفالة احترام وقف إطلاق النار في منطقة التهيدة في إدلب.

خامسا، يبدأ القرار 2254 (2015) بإعادة تأكيد التزامنا القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. ومع ذلك، تتعرض سلامة أراضي سورية ووحدتها اليوم لتهديد غير مسبوق بسبب الأجندة الانفصالية لمنظمة حزب العمال الكردي (الكرديستاني)/حزب الاتحاد الديمقراطي/وحدات حماية الشعب الإرهابية وفرعها، ما يسمى بـ "قوات سورية الديمقراطية". إن وجود حزب العمال الكرديستاني/وحدات حماية الشعب في سورية، عبر حدودنا، يشكل أيضا تهديدا حيويا للأمن القومي التركي. إذ تستخدم تلك المنظمة الإرهابية وجودها في سورية لمهاجمة تركيا. إن كفاحنا ضد الإرهاب حازم. كما نؤكد

بذل كل جهد ممكن لتيسير العودة الآمنة والكرامة للاجئين السوريين إلى وطنهم وتلبية احتياجاتهم الإنسانية.

وختاماً، نحن على اتصال مع الحكومة السورية والمبعوث الخاص وشركائنا في صيغة أستانا من أجل إنهاء الأزمة وتخفيف معاناة الشعب السوري في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلت بالإنكليزية): في هذه الفترة الحرجة، ونحن نقرب من السنة الثالثة عشرة للنزاع السوري، نحتاج إلى الواقعية، قبل كل شيء، من أجل وضع هذا النزاع على طريق التسوية. لقد حان الوقت لجميع الجهات الفاعلة المعنية القيام بفحص واقعي للحالة.

أولاً، النزاع السوري لم ينته بعد. بل على العكس من ذلك، فإنه بحاجة ماسة إلى حل سياسي يتماشى مع التطلعات المشروعة للشعب السوري. وما زلنا نرى أمثلة على الكيفية التي تحتدم بها المشاكل وتخرج عن نطاق السيطرة إذا لم تعالج الأسباب الجذرية على النحو الواجب. وفي السياق السوري، وللتغلب على المأزق الحالي وتنشيط العملية السياسية، هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ خطوتين حاسمتين - أولاً، يجب على النظام السوري أن يعتمد تدابير موضوعية يمكن التحقق منها لبناء الثقة بالتنسيق مع المجتمع الدولي، وثانياً، يتعين عقد اللجنة الدستورية، تحت رعاية الأمم المتحدة، دون مزيد من التأخير.

أظهرت المعارضة السورية مرة أخرى التزامها بالعملية السياسية بقبول اقتراح المبعوث الخاص ببيدرسن بعقد اجتماعات اللجنة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لفترة مؤقتة حتى تعود اللجنة إلى جنيف، مكانها الحقيقي. ولا بد من الرد بالمثل على تلك الخطوة الإيجابية التي اتخذتها المعارضة السورية. وينبغي لنا جميعاً أن نؤكد قوانا حتى لا يتم تعطيل اللجنة الدستورية أكثر من ذلك بشأن مسألة مكان الانعقاد.

ثانياً، إذا لم نتمكن من وضع النزاع السوري على مسار الحل من خلال تنشيط العملية السياسية، فإن المشاكل الحادة التي تواجه البلد، وخاصة الأزمات الإنسانية والأزمات الاقتصادية العميقة المتدهورة، لن

وفيما يتعلق بالإشارة إلى محطة مياه علوك، فإن أسباب المشكلة معروفة جيدا. إذ تعمل محطة علوك بالطاقة الكهربائية التي يوفرها محول الكهرباء. إن انقطاع التيار الكهربائي عن محول الكهرباء، الخاضعة لسيطرة منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب الإرهابية، يعيق التشغيل السليم لمحطة مياه علوك.

في أواخر آب/أغسطس من العام الماضي، أجرى فريق من منظمة الأمم المتحدة للطفولة وممثلون عن مديرية مياه الحسكة أعمالا فنية مختلفة في محطة علوك.

ونحن نواصل التأكيد على أهمية اعتماد نهج شامل في معالجة مشاكل المياه والكهرباء في شمال سورية.

وفي الختام، فإن تركيا على استعداد لدعم المبادرات الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم في سورية وتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكنني أحتاج إلى الرد على بعض الملاحظات التي طرحها ممثل نظام الأسد. لقد أكد أن الولايات المتحدة تنهب النفط السوري وموارد أخرى. هذا محض هراء. من الواضح أن هذا أسلوب مستمد من مخطط قواعد اللعبة الروسي حيث يكذب المرء ويكرر الكذبة كلما كان ذلك ممكنا عسى أن يبدأ الناس في تصديقها.

وكما يعلم الجميع في هذه القاعة، فإن قوات الولايات المتحدة موجودة في المنطقة لمكافحة داعش. ومع ذلك، كنا واضحين جدا في أننا، إن تعرضت قواتنا لهجوم، فسوف نقوم بالرد اللازم للدفاع عن أنفسنا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/50.

مرة أخرى أن زيادة تمكين المنظمات الإرهابية في سورية من خلال بناء القدرات لن يؤدي إلا إلى تصاعد دورة العنف في البلد وتهديد سلامة أراضيها.

إننا بحاجة إلى نهج دولي شامل تجاه سورية يتم من خلاله معالجة مختلف جوانب تلك المشاكل في آن واحد. من الواضح أن النهج المشروطة أو المتتابعة بين مختلف أبعاد الأزمة السورية لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة ومحكوم عليها بالفشل. كما أن السياسات المجزأة تتعارض مع القرار 2254 (2015) ويمكن أن تضر بالاستقرار الطويل الأجل في المنطقة أكثر مما تنفعه.

ونرى أن أولوية الحالة الإنسانية في سورية قد انخفضت على جدول الأعمال الدولي، حيث تحول الاهتمام مؤخرا إلى أزمات أخرى، وفي مقدمتها غزة. ومع ذلك، من الأهمية بمكان التأكيد على أن هذا التحول لا ينبع من تحسن الحالة الإنسانية على أرض الواقع في سورية. بل على العكس من ذلك، تستمر الاحتياجات الإنسانية بلا هوادة، نظرا للحالة العامة في البلد، حيث يقدر أن ما يقرب من 17 مليون سوري بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية هذا العام. في وقت سابق من هذا الشهر، صادفت الذكرى السنوية لزلزال 6 شباط/فبراير، الذي تسبب في دمار كبير في شمال غرب سورية، مما زاد من الاحتياجات الإنسانية. وأدى توسيع نطاق استخدام معابر باب الهوى وباب السلامة وباب الراعي الحدودية لإيصال المعونة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى ارتياح آني لدى دوائر العمل الإنساني. بيد أن الآثار السلبية للتخفيضات الكبيرة في تمويل العمليات عبر الحدود يمكن ملاحظتها بسهولة من خلال الانخفاض الحاد في عدد الشاحنات التي تمر عبر تلك المعابر.

وقد تؤدي هذه التخفيضات قريبا إلى تحديات إضافية كبيرة، ليس فقط لسورية ولكن أيضا لأوروبا والمجتمع الدولي ككل.

ولا تزال المساعدات الإنسانية للأمم المتحدة عبر الحدود شريان حياة للسوريين في الشمال الغربي. ولذلك، من الأهمية بمكان الحفاظ على جميع طرائق تلك العملية الفريدة والحيوية. ومن شأن ذلك أيضا أن يكفل استخدام أكثر كفاءة للموارد المتناقصة والمحدودة المتاحة.